أثر حقوق المساهمين على إيراد الخدمات المصرفية – حالة دراسية من المصارف العراقية التجارية الخاصة

علي حسين نوري بني لام

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية دجلة الجامعة، بغداد

Ali.bnilam@yahoo.com

الملخص

استهدف البحث قياس نوع العلاقة واتجاهها بين حقوق المساهمين، وإيراد الخدمات المصرفية لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة التي تم اختيارها بأسلوب العينة العنقودية، وكان المصرفان المنتخبان هما : المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، وبعد إجراء عملية التحليل الكمي لبيانات المصرفين، تم قبول فرضية العدم بعدم وجود علاقة بين إجمالي حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية، وتوصل البحث إلى استنتاج مفاده ان القطاع المصرفي العراقي يعاني من اختلالات في هيكل التمويل، إذ فرض البنك المركزي العراقي على المصارف أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها بصورة مستمرة وبطريقة لا تعكس تطوراً طبيعياً لها، فضلا عن عدم قيام المصرف باحتجاز الأرباح خلال مدة البحث ولأسباب مجهولة، وقوبلت بتوصية نصت على قيام البنك المركزي العراقي بتحديد نسب للزيادة في رؤوس أموال المصارف العراقية معتمدا على نتائج أعمالها، والاستغناء عن النهج الحالي بفرض زيادة مقطوعة على المصارف كلها.

الكلمات الدالة: *حقوق المساهمين، رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات، إيراد الخدمات المصرفية*

المقدمة

لمصادر التمويل الممتلك (حقوق المساهمين) في القطاع المصرفي خصوصية عن سائر القطاعات الاقتصادية، إذ أن وظيفة حقوق المساهمين في القطاع الصناعي هي شراء جميع الموجودات (الثابتة والمتداولة) الضرورية للعملية الإنتاجية، أما في القطاع المصرفي فإن وظيفة حقوق المساهمين المصرفية هي حماية المودعين.

لذلك فإنه كلما ازدادت حقوق المساهمين المصرفية ازدادت قدرة المصرف على حماية مودعيه، وهذا من شأنه أن يعطي صورة ذهنية طيبة عن المصرف، تسهم في زيادة عدد الزبائن وإقبالهم على التعامل مع المصرف وتقبل الخدمات التي يقدمها، وبما سيؤدي إلى زيادة إيراد الخدمات المصرفية، أي أن أثر حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية هو اثر ذو اتجاه موجب.

وإذ يعد من بديهيات الصناعة المصرفية أن إيراد العمليات المصرفية وايراد النشاط الاستثماري يعتمدان على الودائع، في حين أن إيراد الخدمات المصرفية يعتمد على تقبل الجمهور للخدمات المصرفية، وثقة الجمهور بالقطاع المصرفي، والبيئة التي يمارس بها المصرف نشاطه.

وبما ان القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003 عاش في بيئة تتسم بعدم الاستقرار، وهي بيئة أزمات مستمرة، مما انعكست على جميع أنشطة المصارف ومنها حقوق المساهمين والخدمات المصرفية، وكنتيجة للأوضاع السياسية والأمنية المتردية، شهد القطاع المصرفي العراقي عزوف الجمهور عن تقبل الخدمات المصرفية، ومما زاد الفجوة بين الجمهور والقطاع المصرفي تعثر بعض المصارف العراقية التجارية الخاصة في هذه الفترة، وكان سبب هذا التعثر هو عدم كفاية رؤوس أموال المصارف المتعثرة، كمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، ومصرف البصرة الدولي للاستثمار، ما دعا البنك المركزي العراقي إلى الطلب من المصارف العراقية التجارية الخاصة زيادة رؤوس أموالها، لتجنب الازمات والتعثر، وهو ما سوف ينعكس إيجاباً على زيادة إيراد الخدمات المصرفية.

مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي في العراق بعد عام 2003 من مشاكل عدة، لعل أولها ضعف الوعي المصرفي وعزوف الجمهور عن التعامل مع المصارف، وهذا ما تعكسه الكثافة المصرفية في العراق، إذ بلغت مصرفا واحدا لكل (46632)

شخصاً، وهي نسبة منخفضة جدا بالقياس مع النسبة المعيارية والبالغة مصرفا لكل (10000) شخص، وثانيها انخفاض حقوق المساهمين في المصارف العراقية التجارية الخاصة، إذ بلغت رؤوس أموال المصارف لغاية 2013/10/18 (250 مليار دينار عراقي) أي ما يعادل (200 مليون دولار أمريكي) تقريبا، وهو رقم منخفض بالمقارنة مع رؤوس أموال المصارف في الدول المجاورة.

وهذان العاملان يعدان الركيزة الأساسية لنشاط الخدمات المصرفية، إذ أن الوعي المصرفي يجعل المجتمع يتجه إلى استخدام الخدمات المصرفية، ويحث المصارف على تقديم أنواع جديدة من هذه الخدمات، أما حقوق المساهمين المصرفية فهي التي تعكس الصورة عن الملاءة المالية للمصرف، وتمنح الزبائن الثقة في قبول الخدمات التي يقدمها المصرف التي بدورها سوف تحقق إيرادات، لذلك فإن مشكلة البحث يمكن تلخيصها بالتساؤل الآتي:

هل تؤثر حقوق المساهمين للمصارف العراقية التجارية الخاصة في إيراد الخدمات المصرفية؟

أهمية البحث

إن أبرز ما ميز هذا البحث هو ربطه بين متغيرين أساسيين في النشاط المصرفي، وهما حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية، ولم يكتفِ البحث بقياس أثر إجمالي حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية وتعداه إلى القياس الكمي لأثر مكونات حقوق المساهمين (رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات) في إيراد الخدمات المصرفية. إن هذا النوع من القياس له أهمية كبيرة اذ يمكن أن يعطي مؤشرات فعلية عن الأداء فهو انعكاس لواقع النشاط المصرفي، فضلا عن أن الباحث لم يتمكن من إيجاد دراسة تناولت موضوع البحث في البيئة المصرفية العراقية.

أهداف البحث

يمكن أن نلخص أهداف البحث بالآتي :

(1) قياس نوع العلاقة واتجاهها بين حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية.

(2) بناء إطار نظري لموضوع البحث ليكون مدخلاً للدراسة العملية.

(3) الوقوف على نقاط الضعف في عمل المصارف العراقية التجارية الخاصة إن وجدت.

(4) تحليل واقع متغيرات البحث خلال مدة البحث للمصارف العراقية التجارية الخاصة بعينة البحث.

الإطار النظري ودراسات سابقة والفجوة البحثية

أولا الإطار النظري:

1 . مفهوم حقوق المساهمين وتعريفه :

يعد مفهوم المال أو رأس المال بحسب ((ابن الأثير)) كل ما يملك من (الذهب والفضة) ثم أطلق على كل المقتنيات، فالمال لغة ما ملكه الإنسان من جميع الأشياء (حسن، 1999 :135).

أما بالنسبة للاقتصاد التقليدي، فقد كان ((آدم سمث)) أول من أفسح لرأس المال مكانا بين عوامل الإنتاج، وحدد معناه، وقد استعمل هذا المصطلح كثير من الكتاب من أصحاب مدرسة الفكر الاقتصادي، ولكنهم في الأغلب يريدون به النقود التي تقترض بفائدة، ولا يزال رأس المال بهذا المعنى عند رجال الأعمال، ويطلقونه على النقود، أو ما يقوم مقامها، مثل الأوراق المالية وقد اتسع بعدها معنى رأس المال فأصبح يراد به الثروة التي تحقق لصاحبه داخلاً (المزوري، 2005 :4)، ومن المتفق عليه أن هناك مفهومين لرأس المال أحدهما رأس المال المدفوع، وثانيهما يتسع ليشمل جميع الحقوق المعلنة وغير المعلنة (حقوق المساهمين)، ومفهوم حقوق المساهمين يشتمل على راس المال والاحتياطيات والارباح المحتجزة، ويمكن تعريف حقوق المساهمين عموما بانه الفرق بين الموجودات والمطلوبات في اي منشأة (عمر، 1996 :17).

وتعرف حقوق المساهمين بانها جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة مطروحاً منها المطلوبات (الزبيدي، 2004 :416)، ويمكن أن نعرف حقوق المساهمين في المصارف بأنه رأس المال المدفوع والارباح المحتجزة والاحتياطيات أي أنها جميع مصادر التمويل الممتلك.

2 . أهمية حقوق المساهمين المصرفية :

تلعب حقوق المساهمين المصرفية دورا مهما في المحافظة على سلامة وضع المصارف ومتانتها وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، إذ أنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسائر غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف أو

أن تطال أموال المودعين، فالمصارف تعمل في بيئة ذات درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعريضها لمخاطر عدة تشمل المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية (حسن، 1999 :138).

ويختلف دور حقوق المساهمين في المنشآت الاقتصادية غير المصرفية عنه في المنشآت المصرفية، إذ تنصب المهمة الأساسية في المنشآت غير المصرفية (المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية) على تمويل المباني والآلات والمعدات اللازمة وشرائها للمشروع في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، ثم حماية حقوق الدائنين قصيرة وطويلة الاجل كهدف ثانوي، وتنعكس هذه الصورة بالنسبة لدور حقوق المساهمين في المنشآت المصرفية، إذ تشكل حقوق المساهمين خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين تجاه أية خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشآة المصرفية، في حين يكون دور حقوق المساهمين في تمويل شراء الموجودات الثابتة ثانويا، ولذلك يفترض في حقوق المساهمين المصرفية ان يكون مدفوعا بالكامل ومتاحا للتصرف به عند الحاجة (الشماع، 1990 :100).

وإذ أن المصرف لا يتعامل بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين، لذلك لا يتم الاحتياج إلى الأموال الخاصة بالقدر نفسه الذي يحتاجه المشروع التجاري أو الصناعي، لأنه في المنظمات الصناعية يتم استثمار الجزء الأكبر من حقوق المساهمين في الموجودات المادية الإنتاجية التي تشكل القوة الإيرادية للشركة، وهو ما يختلف عن المتبع في المصارف التجارية، فزيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة لا يعني زيادة القوة الإيرادية للمصارف، الأمر الذي قد يترتب عليه تخفيض الربحية، لذلك فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الإيرادية للمصارف هو توجيه الأموال المستمدة من زيادة حقوق المساهمين إلى التوظيف في عمليات الإقراض والتسليف وإلا فإن قدماء المساهمين سيقاومون أي اتجاه لزيادة رأس المال (حنفي وقريقاص، 2000 :136)، فزيادة حقوق المساهمين بهذه الطريقة (إصدار أسهم جديدة) يعني زيادة عدد مالكي الأسهم الجدد، مما يؤدي الى ضعف مالكي الأسهم القائمين في التحكم بعمليات المصرف (Reed&Gill, 1989 :106)، ومن ناحية أخرى فإن الأرباح سوف توزع على عدد اكبر من الملاك، وبالتالي يقل نصيب السهم الواحد من الأرباح (هندي، 1989 :103)، هذا وإن توسع حقوق المساهمين يفيد في دعم مركز المصرف فيتيح فرصة أكبر للاقتراض من البنك المركزي عند الحاجة (رمضان وجودة، 2003 :81).

3 . وظائف حقوق المساهمين المصرفية :

أ . المساعدة على تنظيم المصرف وتمكينه من شراء الأراضي والمباني والأثاث، فضلا عن استخدام حقوق المساهمين في نشاطات المصرف المختلفة.

ب . زيادة ثقة الزبائن بالمصرف، وتزداد هذه الثقة من خلال تلبية طلبات الزبائن في أوقات الركود الاقتصادي.

ت . تقديم الأموال لنمو المصرف وتطوير أنشطته الجديدة وبرامجه (Rose, 1991 :471).

ث . زيادة قدرة المصرف على استيعاب الخسائر، أي امتصاص الخسائر التشغيلية، إذ أن حقوق المساهمين تعد عنصرا حيويا من عناصر توفير الحماية للمودعين من أية خسائر قد تحدث نتيجة انخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل بعض القروض.

ج . إن لحقوق المساهمين وظيفة تشغيلية، إذ أن البنوك المركزية لن تمنح ترخيص ممارسة المهنة لأي مصرف مالم يتوافر لدى هذا المصرف حد أدنى من رأس المال كشرط لإجازة الممارسة، كما أن المصارف التي تتمتع برأس مال ضخم تكون قادرة على زيادة قروضها وسلفياتها (العلاق، 2001 :140).

ح . تمثيل المالكين في إدارة المصارف، وذلك لأن مصدر رأس المال هو الذي يحدد تعيين مجلس الإدارة أو انتخابه.

خ . حماية الودائع بأنواعها وحماية الدائنين (السعودي، 1999 :140).

د . تعمل حقوق المساهمين كقيد تنظيمي يحدَ التوسع غير المبرر للموجودات، إذ تعمل على تنظيم القروض والاستثمارات المصرفية لان انشطة الإقراض والاستثمار للمصارف مقيدة بمقدار رأس المال الممتلك (المزوري، 2005 :11).

4 . مكونات حقوق المساهمين المصرفية :

وتتكون حقوق المساهمين من المكونات الأساسية الآتية:

أ . رأس المال المدفوع: يعد المصرف شركة، ولكل شركة رأس مال محدد، وهو مقدار الأموال التي يتشارك فيها المساهمون في المصارف، وقد يكون هؤلاء المساهمون أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، ويمثل رأس المال المدفوع مجموع الأسهم

المكتتب بها مضروبا في قيمة الأسهم الاسمية، والسهم الواحد هو أداة تمثل حصة في حق مالي (الرفيعي وبني لام، 2016 :73).

ويعد رأس المال المدفوع جزءاً من المتطلبات المفروضة على المصارف من السلطات الرقابية ويقوم بدفعه المساهمون (العلاق، 2001 :139)، ويمثل هذا المصدر نسبة قليلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من كل المصادر (الأموال الممتلكة و الأموال المقترضة)، ورغم ذلك فإنه يسهم في خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف وبالخصوص أصحابه المودعين، اذ أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الأصول التي تستثمر المصارف بها أموالها (رمضان وجودة، 2003 : 53).

ب . الأرباح المحتجزة: تعد مصدرا مهما من مصادر التمويل الذاتية، وتعرف على أنها جزء من حقوق المساهمين، الذي يستمده المصرف من ممارسة عملياته المربحة (الرفيعي وبني لام، 2016 :75).

وهي الأرباح غير الموزعة التي تمثل العائد الصافي للمصرف، المحتجزة بدلا من أن تدفعها للمساهمين (Rose, 1991 :445). وتعد احد مصادر التمويل بالملكية، وتقل تكلفتها عن تكلفة إصدار الأسهم العادية (العامري، 2001 :11).

وتحتجز الأرباح للأسباب الآتية :

(1) وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا، ويمكن للمساهمين من خلالها تحقيق بعض المزايا الضريبية من خلال احتجاز الارباح، إذ لا يقوم المساهمون بدفع ضرائب عن الأرباح الرأسمالية، وبحسب بعض القوانين المالية المنظمة للنشاط الاستثماري، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية (رمضان وجودة، 2003 :54)

(2) زيادة صافية للقوة الاستثمارية للنظام المصرفي ككل، لكونها لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني (هندي 1994 : 87)، ومن ناحية أخرى فان الأرباح المحتجزة تعني ان لدى المصرف استثمارات حققت أرباحاً، وسوف تنتج عنها أرباح في المستقبل (العامري، 2001 ،11). وينظر البعض إلى الأرباح المحتجزة على أنها استثمار إضافي إجباري من المساهمين، يساعد في تحقيق أهداف المصرف وتحسين موقفه المالي (السعودي، 1999 :47).

ت . الاحتياطيات : تقتطع الاحتياطيات من نصيب المساهمين وتتكون من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم المركز المالي للمصرف وتقويته (الرفيعي وبني لام، 2016 :74)، وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحتجزة في حساب واحد، ظهرت عدة تسميات في المحاسبة ولأنواع مختلفة من الاحتياطيات، فيوجد احتياطي عام و قانوني واحتياطيات الطوارئ وغيرها من الأشياء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع، ويكون المصرف أي احتياطي عن طريق اقتطاع مبلغ من ارباحه السنوية، وهو نتيجة لذلك ملك للمساهمين، وتعد الاحتياطيات بأشكالها المختلفة مصادر تمويل داخلية وإنها (الاحتياطيات) جزء من حقوق المساهمين، أي أنه كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان المودعين في المصرف (عبد الفتاح، 1994 :57).

ويجب عدم المغالاة في احتجاز الاحتياطيات وإلا أصبح العائد على حقوق المساهمين غير مجزٍ للمساهمين في استثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات (رمضان وجودة، 2003 :54).

5 . الخدمة المصرفية مفهومها و تعريفها :

لا يختلف مفهوم الخدمة المصرفية كثيرا عن مفهوم الخدمة في المنشآت غير المصرفية، إذ أنها عمل أو نشاط يحصل عليه المستفيد من خلال الأفراد والمنظمات، وأن مستوى الإشباع للمستفيد يرتبط بمستوى أداء الأفراد والمنظمات، وذلك بسبب عدم ملموسية هذا العمل أو النشاط، وإن هذا الخدمة قد يرتبط تقديمها بمنتج أو لا يرتبط، ومن هنا نجد ان الخدمة المصرفية تتمثل بكونها عملاً أو نشاطا يقدم إلى المستفيد من المصارف وأن تقديم هذه الخدمات قد يرتبط أو لا يرتبط بسلعة كالآلات التي تساعد على سرعة إنجاز الخدمة (الصميدعي ويوسف، 2005 :83). ويحمل تعبير الخدمة المصرفية مفهومين أساسين: المفهوم التسويقي، إذ أنها مصدر لإشباع رغبات الزبائن وحاجاتهم، والمفهوم المنفعي، ويتمثل في مجموعة المنافع التي يستهدف الزبائن تحقيقها من جراء استخدامهم للخدمة المصرفية (الصرن، 2008 :272).

وتعرف الخدمة المصرفية بأنها مجموع العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة، المدركة من الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية الحالية والمستقبلية، ويتصف مضمون الخدمة المصرفية بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة (صبيح، 2009 :3).

أما المنتج المصرفي، فيقصد به خدمة أو مجموعة من الخدمات، غالبا ما تقدم إلى زبون واحد من مصرف واحد، وغالبا ما تستهدف سوقاً معينة أو توجه اليها، فالحساب الجاري للعميل والخدمات الإضافية الملحقة به تمثل منتجا منفرداً، لأن الزبون في الغالب لا يشتري جوانب مختلفة من هذه الحزمة من مصارف مختلفة (احمد، 2001 :71).

6 . خصائص الخدمة المصرفية :

ينبغي أن نعرف أن هناك أربع خصائص أساسية لأي خدمة وهي " اللا ملموسية، وعدم إمكانية فصل الخدمة، وتباين الخدمة، وسرعة التلف" ويمكن إبراز هذه الخصائص وإسقاطها على الخدمة المصرفية باعتبارها في نهاية المطاف خدمة كالاتي :

أ . اللا ملموسية : إن الخدمات المصرفية وباستثناء حالات معينة، تلبي حاجه عامة وليس حاجة محددة بعينها، فالمنافع المحددة المتتالية من الخدمات المصرفية لا تظهر للعيان بوضوح، وعليه فإن المصارف تبذل جهوداً كبيرة لإيصال رسالتها إلى جمهور الزبائن القائمين والمحتملين، معتمدة بذلك على أساليب الاتصال المختلفة التي تضمن أعلى درجات الإقناع المستند أصلا الى رسم صورة طيبة للمصرف في أذهان الزبائن، وتقديم خدمات متميزة وجذابة (احمد، 2001 :43).

ونعني هنا باللا ملموسية أن الخدمة المصرفية لا يمكن رؤيتها، أو تذوقها، أو الإحساس بها، أو سماعها، قبل شرائها لذلك فإن مهمة المقدم للخدمة هي جعلها ملموسة بطريقة أو أخرى (البكري والرحومي، 2008 :78).

وإن عدم ملموسية الخدمة المصرفية تجعل منها غير قابلة لعملية الجرد، أو التخزين بغرض مواجهة أوقات ارتفاع الطلب، وبالتالي على طالب الخدمة الانتظار للحصول على خدمته من محل الطلب، لذلك فمن الناحية العملية، فان إشباع الخدمة واستهلاكها يحدثان في الوقت نفسه، لذلك يصعب علينا معاينتها (هواري، 2005 :20).

ومن أبرز الانعكاسات والمضامين لكون الخدمة المصرفية غير ملموسة، أن المصارف غير مهتمة بنشاطات التخزين والنقل والرقابة على التخزين وغيرها من النشاطات المرتبطة أصلا بالسلع الملموسة (احمد، 2001 :44).

ب . عدم إمكانية فصل الخدمة: التي تسمى أيضا بخاصية التكاملية، اذ لا يمكن فصل الخدمة عن مقدميها، سواء أكان المقدم شخصا أم آلة، ولأن الخدمة المصرفية تنتج وتوزع في آن واحد، فإن اهتمام المصرف ينصب عادة في بوتقة خلق

المنفعة المكانية والزمانية وتكوينها، وبمعنى توفير الخدمات المصرفية في المكان والزمان المناسبين (البكري والرحومي، 2008 :78).

لذلك فمن الضروري أن ينتهج المصرف سياسة البيع المباشر لكونها القناة التوزيعية الأكثر ملاءمة لتسويق الخدمات المصرفية، ونجد أن المصارف تبذل جهودا جيدة للتغلب على خاصية التلازمية أو التكاملية (احمد، 2001 :44).

ت . تباين الخدمة: إن نوعية الخدمة تعتمد على مهاره مقدمها وأسلوبه وكفاءته، وزمان تقديم الخدمة ومكانها، كما ان مقدم الخدمة يقدم خدماته بطرق متنوعة استنادا إلى ظروف تقديمها (فموظف المصرف يختلف أسلوب تعامله مع الزبائن وفقا لظروفه النفسية والاجتماعية ... الخ) كما أن وجود عشرة أفراد داخل المصرف باختلاف أمزجتهم ومواقفهم وحاجاتهم ورغباتهم الشخصية يؤثر في تقديم الخدمة ومستوى الاشباع المتحقق منها (الصميدعي و يوسف، 2005 :28).

ث . سرعة التلف: يعني عدم إمكانية خزنها أو بيعها أو استخدامها لاحقا (البكري والرحومي، 2008 :79).

7 . تصنيف الخدمات المصرفية :

ان نوعية المخرجات التي يقدمها المصرف هي عبارة عن خدمات، حتى وإن كثر الكلام في أيامنا هذه عن الصناعة المصرفية، ونجد أن تشكيلة الخدمات المصرفية تتضمن عدة أوجه لتقديمها (عبد الرحيم، 2011 :13) كالأتي:

أ . الخدمات الصرفة : ويتحصل عليها فقط عن طريق عمل خدمي يؤديه موظفو المصرف، ومن قبيل ذلك خدمات الاستشارة، والهندسة المالية.

ب . الخدمات المختلطة: وهي الخدمات التي تجمع بين أداء عمل خدمي ومنتج للتجهيز في الوقت نفسه، إذ مع التطور الحاصل في مجال الإعلام الآلي في المصارف، فإن هذه الخدمات تطورت بشكل كبير على حساب الخدمات الصرفة، ونجد أن خدمات الاستشارات اصبحت تعتمد بشكل متزايد على وسائل أخرى، كالأنظمة الخبيرة وأنظمة الإعلام الآلي للمساعدة على اتخاذ القرارات، وفي وقتنا الحالي، فإن معظم الخدمات المصرفية تحمل في طياتها قدرا كبيرا من التكنولوجيا.

ثانيا دراسات سابقة:

1 . دراسات عربية :

أ . دراسة الطيب، سعود موسى وشحاتيت، محمد عيسى 2011 وكانت بعنوان تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية ((حالة الأردن))

هدفت الدراسة الى قياس الآثار المترتبة على تطبيق المصارف التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال على ربحيتها، وبما أن المصارف التجارية في الأردن تعمل في بيئة مرتفعة المخاطر، لذلك فإن تدعيم هذه المصارف لمراكزها المالية يكون من خلال تطبيق معايير السلامة المالية والمصرفية، ويعد معيار كفاية راس المال معيارا دوليا يمثل الحد الأدنى من متطلبات السلامة والأمن المالي، وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي : هل كان لرفع رأس مال المصارف التجارية في الأردن أثر في ربحيتها ؟

وللإجابة عن السؤال استعملت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لـ12 مؤشراً للربحية ولجميع المصارف التجارية وعددها 15 ، للمدة 2000 – 2007 وكان عدد المشاهدات 1440 واستثنت الدراسة بيانات عام 2008 لوجود الأزمة المالية العالمية.

وتوصلت الدراسة الى أنه لا أثر معنويا لتطبيق معيار كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية في الأردن، أو كان له أثرها السلبي، ولم يكن هناك أثر إيجابي لزيادة رأس المال إلا على ثلاث نسب للربحية.

ب . دراسة بو عبدلي، أحلام 2011 وكانت بعنوان سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد إصلاحات 1990.

هدفت هذه الدارسة إلى مقارنة دور رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري في أداء المصرف إذ امتدت المدة الزمنية قبل 1990 لمدة 3 أعوام أما بعد 1990 فكانت لمدة 16 عاماً.

وباستخدامها للمنهج الوصفي في التحليل توصلت الدراسة إلى أن رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري بعد عام 1990 له دور في مواجهة الخسائر المتوقعة في أصول البنك، وازدياد قدرة البنك على تغطية الخسائر المحتملة من

القروض، وارتفاع قدرة البنك على مواجهة السحوبات على الودائع، أي أنه وبشكل عام قد تحسن الأداء المالي للمصرف بعد عام 1990.

ت . دراسة حمدان، علام محمد و عناسوة، محمد سلامة والعتيبي، محمود حسني 2012 وكانت بعنوان أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الأردنية ((دراسة تحليلية للفترة 2003 – 2008))

سعت الدارسة إلى إيضاح أ ثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وكذلك إلى اختبار أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المصارف المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير العلاقات باستخدام أسلوب التحليل الكمي، لبيانات عينة مكونة من 15 مصرفا للمدة 2003 – 2008 والتي رتبت بطريقة تحقق الانحدار المشترك مع استخدام مجموعة أخرى من الأساليب الإحصائية الوصفية ومقاييس اختبار الارتباط الذاتي، والتداخل الخطي، وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

وأظهرت الدارسة وجود أثر لهيكل الملكية في الاستثمار بالبرمجيات، وأجهزة الصراف الآلي، بينما لا أثر لهيكل الملكية في خدمة المصرف الناطق، وخدمات مصرف الإنترنت، والفروع الإلكترونية وخدمة الصيرفة عبر الرسائل القصيرة، ومن جانب آخر وجدت الدارسة تأثيراً موجبا لمستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في القيمة السوقية المضافة، والعائد على السهم الاعتيادي، والعائد على الأصول للمصارف الأردنية، بينما لم يكن له دور في العائد على الاستثمار.

ث . دراسة المدهون، خالد محمد 2013 وكانت بعنوان نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية:

هدفت هذه الدارسة إلى توضيح العوامل الداخلية (حجم البنك، عمر البنك، قيمة الاستثمارات، قيمة الاحتياطيات، عدد فروع البنك، نسب الربحية) والمؤثرة في جذب الودائع في البنوك التجارية

لتحقيق هذه الأهداف تم استخدام عدة مناهج للبحث، منها الاستنباطي والتاريخي والاستقرائي والوصفي والتحليلي، وباستخدام اسلوب المسح الشامل لجميع البنوك التجارية العاملة في فلسطين للمدة 2000 – 2010.

وبعد إجراء عملية التحليل القياسي، وفي محاولة لإثبات فرضية البحث التي نصت على أنه لا تتأثر الودائع في البنوك التجارية بالعوامل الداخلية، كانت نتائج الدراسة فيما يخص العوامل الداخلية متنوعة وأما ما يخص الاحتياطيات (والتي هي جزء من حقوق المساهمين) فلقد كانت تؤثر طرديا في معظم أنواع الودائع باستثناء ودائع التوفير التي جاءت نتائج التحليل لها عكسية، وهذا ما لا يتفق مع التأصيل العلمي للدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة أخذ العوامل الداخلية في الحسبان عند محاولة جذب الودائع.

2 . دراسات أجنبية :

أ . دراسة Iannotta,G & Nocera,G & Sironi,A 2007

كانت بعنوان "**هيكل رأس المال، المخاطر، والأداء في الصناعة الأوربية المصرفية**" وسعت إلى دراسة الأداء والمخاطر لعينة من 181 مصرفا من 15 دولة أوربية خلال المدة من عام 1999 ولغاية عام 2004 وتقييم أثر هيكل حقوق المساهمين في نسب الربحية وكفاءة الكلف والمخاطر.

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الحكومية تحقق نسباً ربحية منخفضة قياسا بالمصارف الخاصة، بالرغم من انخفاض تكاليفها. وان المصارف الحكومية تعاني من ضعف في جودة القروض وارتفاع المخاطر المالية على العكس من المصارف الخاصة، فضلا عن أن آثار مزيج التمويل ينعكس على تشكيل الموجودات المصرفية بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة.

ب . دراسة Berger,A & Bouwman,C 2013

كانت بعنوان "**أثر رأس المال في الآداء المصرفي خلال الأزمات المالية**" وهدفت الدراسة إلى قياس قدرة رأس المال المصرفي في استمرار الحصة السوقية والحفاظ عليها خلال الأزمات المصرفية، والأزمات الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى أن رؤوس الأموال تساعد المصارف الصغيرة على تجنب أثار الأزمات المصرفية والأزمات الاقتصادية، فهي تمكنها من البقاء والحفاظ على حصتها السوقية. فضلا عن أن رأس المال يعزز أداء المصارف المتوسطة والكبيرة في المقام الأول في أثناء الأزمات المصرفية.

ثالثا . الفجوة البحثية

من خلال مراجعة الدراسات التي تم جمعها يتضح أن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة بالآتي:

1 . منهج البحث: لقد اختار كل من (الطيب وشحاتيت) و (Iannotta,G & Nocera,G & Sironi,A) و (حمدان وعناسوة والعتيبي) المنهج الكمي القياسي، في حين فضل (المدهون) المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم (بو عبدلي) و (Berger,A & Bouwman,C) المنهج الوصفي، أما البحث الحالي فقد انتهج المنهج التجريبي.

2 . مجتمع البحث وعينته: من حيث الأسلوب فإن كلاً من (الطيب وشحاتيت) و (حمدان وعناسوة والعتيبي) و (Berger,A & Bouwman,C) قد تطابقوا مع البحث الحالي في استخدام عينة من مجتمع واحد، (بو عبدلي) كانت دراستها دراسة مقارنة من مجتمع واحد واستخدم (المدهون) أسلوب المسح الشامل لمجتمع واحد في حين تعددت مجتمعات دراسة (Iannotta,G & Nocera,G & Sironi,A)، أما نوع المجتمع فقد تميز به البحث الحالي فضلا عن تميزه في طريقة اختيار العينة.

3 . موضوعة البحث : لم يتفق البحث الحالي مع أي من الدراسات السابقة في اختيار موضوع البحث على مستوى نوع متغيرات البحث ولا طريقة ربط العلاقات بين هذه المتغيرات.

فرضية البحث

استند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها:

H0 : لا تؤثر حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية

H1 : تؤثر حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية

أساليب جمع البيانات

أولا. البيانات الأساسية: لقد تم جمعها من التقارير الفصلية للمصارف عينة البحث.

ثانيا . البيانات الثانوية : لقد تم جمعها من الكتب العربية والأجنبية والرسائل الجامعية والبحوث المنشورة و التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة.

منهج البحث

لقد تم استخدام المنهج التجريبي وذلك عن طريق قياس العلاقة الكمية بين متغيرات البحث واستخراج معامل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، ومعلمات نماذج الانحدار باستخدام (برنامج الإحصاء الاقتصادي E-Views)، ومن ثم التحليل الوصفي للأسباب التي سوف تظهر عليها نتائج التحليل الكمي.

حدود البحث

أولا . الحدود الزمانية : سلسلة زمنية من 24 مشاهدة ابتدأت من الفصل الأول لعام 2011 ولغاية الفصل الرابع لعام 2016.

ثانيا . الحدود المكانية : وتكونت من مصرفين هما المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية.

مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من المصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويعود السبب في اختيار مجتمع البحث إلى أن هيئة الأوراق المالية العراقية، تشترط نشر القوائم المالية الفصلية للمصارف كشرط للإدراج، فضلا عن أن هذه القوائم المالية مصدقة من مراقب حسابات خارجي.

عينة البحث

انتخبت عينة مقدارها 10% من مجتمع البحث الذي كان 24 مصرفا مرتبة كما وردت في التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية 2017، واستخدم أسلوب العينة العنقودية لاختيار عينة البحث، وكانت طريقة حساب العينة كالآتي:

أولا . عدد مصارف العينة = مجتمع البحث × نسبة العينة

= 24 × 10% = 2.4 ويقرب إلى أقرب عدد صحيح = 2 مصرف

ثانيا . المصارف عينة البحث = مجتمع البحث ÷ عدد مصارف العينة

= 24 ÷ 2.4 = 10

وعليه فإن عينة البحث تكونت من المصرف رقم 10 وهو المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، والمصرف رقم 20 وهو مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية.

نموذج البحث

الشكل الآتي يوضح أنموذج البحث الذي تم استقراؤه من الأدب النظري والدراسات السابقة، وقد تم الاعتماد عليه لصياغة فرضيات البحث :

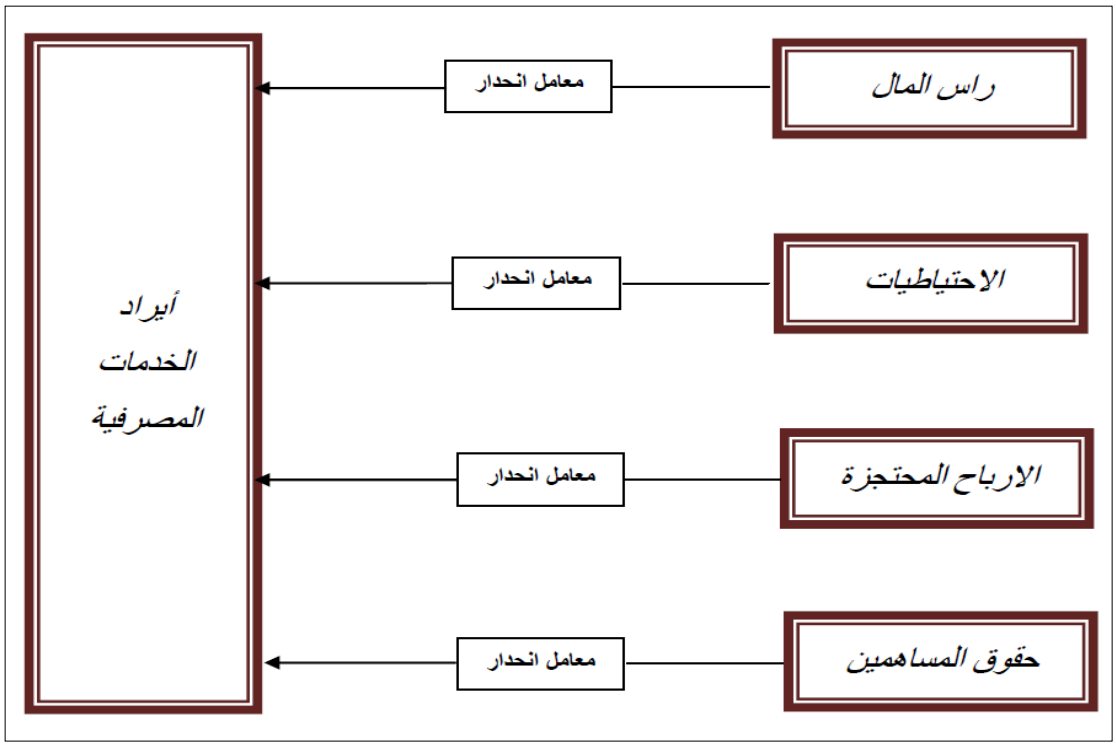

شكل 1. نموذج البحث

التحليل الإحصائي لبيانات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

أولا . معامل الانحدار المتعدد لرأس المال والاحتياطيات في إيراد الخدمات المصرفية

لقد بلغت قيمة F المحسوبة 2.11 وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (2 ، 21) والبالغة 3.74 فإن معادلة خط الانحدار للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية غير دالة إحصائيا هذا بالرغم من معنوية معامل بيتا لرأس المال، إذ ظهرت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة 1.71، وكما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 1. الانحدار المتعدد لمتغيرات المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيم معاملات بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
رأس المال	12.63	6.93-	2.01	0.17	2.11
الاحتياطيات		0.00	0.76		
القيمة الجدولية لـ(t) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية البالغة (2 ، 21) = 1.71					
القيمة الجدولية لـ(F) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية البالغة (2 ، 21) = 3.74					
المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.					

ثانيا . معامل الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع :

1 . لقد بلغت قيمة F المحسوبة 3.52 وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (1 ، 22) والبالغة 4.30 فإن معادلة خط الانحدار لإجمالي حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة إحصائيا، هذا بالرغم من معنوية معامل بيتا لإجمالي حقوق المساهمين، إذ بلغت قيمة t المحسوبة وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة 1.71.

2 . لقد بلغت قيمة F المحسوبة 3.71 وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (1 ، 22) والبالغة 4.30 فإن معادلة خط الانحدار لراس المال في ايراد الخدمات المصرفية غير دالة إحصائيا هذا بالرغم من معنوية معامل بيتا لرأس المال إذ بلغت قيمة t المحسوبة وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة 1.71.

3 . لقد بلغت قيمة F المحسوبة 0.14 وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (1 ، 22) والبالغة 4.30 فإن معادلة خط الانحدار للاحتياطيات في ايراد الخدمات المصرفية غير دالة احصائيا، فضلا عن أن معامل بيتا للاحتياطيات غير دالة إحصائيا، إذ بلغت قيمة t المحسوبة 0.34 وهي اقل من قيمة t الجدولية والبالغة 1.71. والجدول الآتي يبين نتائج عملية التحليل الإحصائي :

جدول 2. الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
إجمالي حقوق المساهمين	15.11	5.19-	1.87	0.14	3.52
رأس المال	15.03	5.50-	1.92	0.14	3.71
الاحتياطيات	7.19	0.00	0.34	0.006	0.14

القيمة الجدولية لـ(t) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية البالغة (1 ، 22) = 1.71

القيمة الجدولية لـ(F) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية البالغة (1 ، 22) = 4.30

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.

بناء على ما تقدم، فإننا نرفض فرضية الوجود، ونقبل فرضية العدم H0 ،بالنسبة للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية والتي تنص على أنه ((لا توجد علاقة معنوية بين حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية))، وتجدر الإشارة إلى أن نتائج تحليل بيانات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية جاءت مخالفة للتأصيل العلمي للبحث.

التحليل الإحصائي لبيانات مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

أولا. معامل الانحدار لرأس المال والاحتياطيات في إيراد الخدمات المصرفية

لقد بلغت قيمة F المحسوبة 1.16 وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (2 ، 21) والبالغة 3.74 فإن معادلة خط الانحدار لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية غير دالة إحصائيا، فضلا عن أن

معاملات بيتا غير دالة إحصائيا، إذ ظهرت قيمة t المحسوبة لرأس المال والاحتياطيات والبالغة (1.09 و 0.45) على التوالي، وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة 1.71، وكما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 3. الانحدار المتعدد لمتغيرات لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيم معاملات بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
رأس المال	59.58	5.89-	1.09	0.1	1.16
الاحتياطيات		8.55-	0.45		
القيمة الجدولية لـ(t) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية البالغة (2 ، 21) = 1.71					
القيمة الجدولية لـ(F) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية البالغة (2 ، 21) = 3.74					
المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.					

ثانيا . معامل الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع

1 . لقد بلغت قيمة F المحسوبة 2.47 وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (1 ، 22) والبالغة 4.30 فإن معادلة خط الانحدار لإجمالي حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة احصائيا، فضلا عن أن معامل بيتا لإجمالي حقوق المساهمين غير دالة إحصائيا، إذ بلغت قيمة t المحسوبة 1.57 وهي أقل من قيمة t الجدولية والبالغة 1.71.

2 . لقد بلغت قيمة F المحسوبة 2.20 وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (1 ، 22) والبالغة 4.30 فان معادلة خط الانحدار لرأس المال في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة إحصائيا، فضلا عن أن معامل بيتا لرأس المال غير دالة إحصائيا إذ بلغت قيمة t المحسوبة 1.48 وهي أقل من قيمة t الجدولية والبالغة 1.71.

3 . لقد بلغت قيمة F المحسوبة 1.11 وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (1 ، 22) والبالغة 4.30 فان معادلة خط الانحدار للاحتياطيات في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة إحصائيا، فضلا عن أن معامل بيتا للاحتياطيات غير دالة إحصائيا إذ بلغت قيمة t المحسوبة 1.05 وهي أقل من قيمة t الجدولية والبالغة 1.71.

والجدول الآتي يبين نتائج عملية التحليل الإحصائي:

جدول 4. الإنحدار الخطي البسيط لمتغيرات المصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
إجمالي حقوق المساهمين	59.41	6.36-	1.57	0.1	2.47
رأس المال	56.66	6.98-	1.48	0.09	2.20
الاحتياطيات	49.08	0.00	1.05	0.04	1.11

القيمة الجدولية لـ(t) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية البالغة (1 ، 22) = 1.71

القيمة الجدولية لـ(F) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية البالغة (1 ، 22) = 4.30

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.

بناء على ما تقدم فإننا نرفض فرضية الوجود ونقبل فرضية العدم H0 بالنسبة لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية والتي تنص على أنه ((لا توجد علاقة معنوية بين حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية))، وتجدر الاشارة الى أن نتائج تحليل بيانات مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية جاءت مخالفة للتأصيل العلمي للبحث.

أسباب عدم ظهور علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

أولا: وجود قطوعات في السلسلة الزمنية فيما يخص المتغير التابع، وهذا ما أظهره جدول بيانات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في (الفصل الثالث عام 2012، والفصل الرابع عام 2015 والفصل الرابع عام 2016).

ثانيا: وجود فروق بين حجم مبالغ المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فالمتغيرات المستقلة مبالغها بالمليارات، أما إيراد الخدمات المصرفية فمبالغها بالملايين، وهذا ما يوضحه الشكل البياني الآتي:

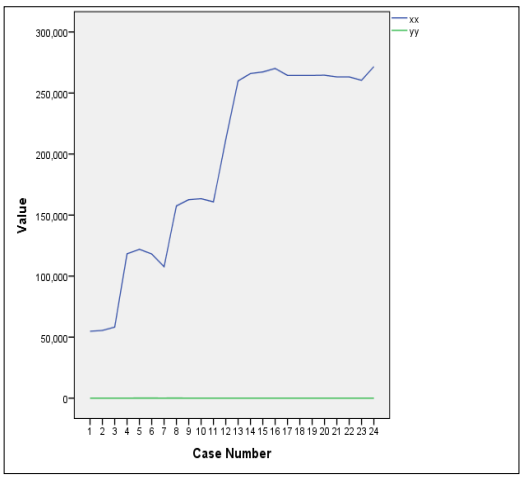

شكل 2. الرسم البياني لإجمالي حقوق المساهمين و إيراد الخدمات المصرفية للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية

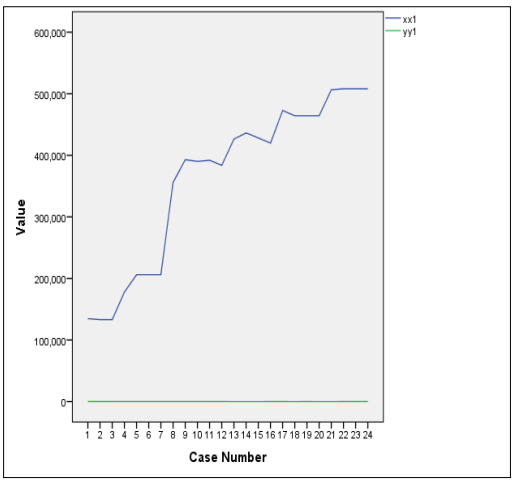

شكل 3. الرسم البياني لإجمالي حقوق المساهمين و إيراد الخدمات المصرفية لمصرف كورد ستان الدولي للاستثمار والتنمية

ويلاحظ أنه وفي المصرفين عينة البحث، أن إيراد الخدمات المصرفية يفقد حساسيته تجاه التغير في إجمالي حقوق المساهمين، ويظهر بخط مستقيم بسبب صغر مبالغها.

ثالثا: وجود مشكل ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة (ومشكلة الارتباط الذاتي هي علاقة ارتباط تظهر بين متغيرين او أكثر من المتغيرات المستقلة، وهذا يؤدي إلى نتائج خاطئة في التحليل الإحصائي) الجدول الاتي يبين معامل الارتباط بين رأس المال والاحتياطيات:

جدول 5. معامل الارتباط بين رأس المال والاحتياطيات للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية ولمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

اسم المصرف	معامل الارتباط	Sig
المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	0.54	0.006
مصرف كورد ستان الدولي للاستثمار والتنمية	0.45	0.027

وتجدر الاشارة إلى أن من أوجد هذه المشكلة هو المصرف نفسه من خلال قراره بزيادة الاحتياطيات كلما ازداد رأس مال المصرف.

رابعا: زيادة مستمرة في رؤوس أموال المصارف العراقية التجارية الخاصة خلال مدة البحث ناتجة عن قرار البنك المركزي العراقي المرقم (1924/3/9) والصادر في 2010/10/17 بزيادة رؤوس أموال هذه المصارف، أي أن الزيادة جاءت بتأثير خارجي وليست نمواً طبيعيا في رأس المال.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1 . إن إيراد الخدمات المصرفية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، لا يتأثران بحقوق المساهمين، إذ بلغ معامل التحديد لمعادلة خط الانحدار المتعدد لكل منهما (0.17 و 0.10) على التوالي، وإن كل معادلات الانحدار سواء الخطية البسيطة أو المتعدد غير ذات دلالة احصائية.

2 . يعاني القطاع المصرفي العراقي من اختلالات في هيكل التمويل، إذ فرض البنك المركزي العراقي على كل المصارف أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها بصورة مستمرة وبطريقة لا تعكس تطوراً طبيعياً لها، فضلا عن عدم قيام المصرف باحتجاز الأرباح خلال المدة المبحوثة ولأسباب مجهولة.

3 . عدم اهتمام المصرف بإيراد الخدمات المصرفية إذ أنه يكاد لا يشكل نسبة تذكر من صافي الإيرادات، وبلغ في أغلب الأحيان مبالغ مقاربة للصفر.

4 . وجود قصور من البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية التجارية الخاصة في توعية دوائر الدولة والمواطنين على حد سواء بأهمية الاستفادة من الخدمات المصرفية.

ثانيا: التوصيات

1 . إعادة النظر في تصنيف الايرادات إلى إيراد، العمليات والخدمات والاستثمار، وتحديد كل ما من شأنه أن يدخل في إيراد الخدمات المصرفية، وسوف يزيد من هذا الإيراد، خصوصا أن بعض العمليات المصرفية تتضمن إيراداً يصنف كإيراد خدمات مصرفية.

2 . قيام البنك المركزي العراقي بتحديد نسب للزيادة في رؤوس أموال المصارف العراقية، معتمدا على نتائج أعمالها، والاستغناء عن النهج الحالي بفرض زيادة مقطوعة على كل المصارف.

3 . على البنك المركزي والمصارف العراقية التجارية الخاصة مسؤولية توفير المناخ المناسب للمواطنين للاستفادة من الخدمات المصرفية، وذلك عن طريق خلق جو من الثقة لدى الزبائن وتنويع الخدمات بحيث تلبي جميع الاحتياجات.

المصادر و المراجع

اولا: الكتب العربية

1. احمد، احمد محمود 2001 "تسويق الخدمات المصرفية مدخل نظري تطبيقي" دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
2. البكري، ثامر والرحومي، احمد 2008 "تسويق الخدمات المالية" اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
3. حسن، احمد 1999 "الاوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي قيمتها واحكامها" دار الفكر المعاصر، الطبعة الاولى، بيروت.
4. حنفي، عبد الغفار وقريقاص رسمية 2000 "اسواق المال" الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية.
5. الرفيعي، افتخار محمد مناحي و بني لام علي حسين نوري 2016 "المصارف الاسلامية" دار ومكتبة قناديل للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.
6. رمضان، زياد و جودة، محفوظ 2003 "الاتجاهات المعاصرة في البنوك" دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
7. الزبيدي، حمزة محمود 2004 "الادارة المالية المتقدمة" دار الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان.
8. السعودي، جميل الزايدانين 1999 "اساسيات في الجهاز المالي المنظور المالي" دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان.
9. الشماع، خليل محمد حسن 1990 "مقررات لجنة بازل حول كفاية راس المال الملاءة المصرفية واثرها على المصارف العربية" بيروت.
10. الصرن، رعد حسن 2008 "عولمة جودة الخدمات المصرفية" دار التواصل العربية للطباعة والنشر والتوزيع ومؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

11. الصميدعي، محمود جاسم و يوسف، ردينة عثمان 2005 "التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي" دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

12. العامري، محمد علي 2001 " الادارة المالية" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الطبعة الاولى، جامعة بغداد.

13. العلاق، بشير عباس 2001 "ادارة المصارف" مطبعة جامعة التحدي، عمان.

14. هندي، منير صالح 1994 "ادارة المنشات المالية" منشاة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية.

15. هندي، منير صالح 1989 "الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر" المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

ثانيا: البحوث المنشورة

16. بوعبدلي، احلام 2011 "سياسة راس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد اصلاحات 1990 ((دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري))" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد13.

17. حمدان،علام محمد و عناسوة، محمد سلامة و العتيبي، محمود حسني 2012 "اثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات واثرها في اداء المصارف الاردنية ((دراسة تحليلية للفترة 2003 – 2008))" مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد20 العدد 2.

18. الطيب، سعود موسى وشحاتيت، محمد عيسى 2011 "تحليل قياسي لتطبيق كفاية راس المال على ربحية البنوك التجارية ((حالة الاردن))" مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 38 العدد2.

19. عبد الفتاح، احمد 1994 "قرارات لجنة بازل وادارة الامول في المصارف" مجلة المصارف العربية، المجلد14 العدد 160.

20. عمر، محمود عبد السلام 1996 "التطورات الاخيرة في انشطة بازل" مجلات الدراسات المالية والمصرفية، العدد1 المجلد4.

21. المدهون، خالد محمد 2013 "نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية" مجلة جامعة فلسطين للابحاث والدراسات العدد 5.

ثالثا: الرسائل والاطاريح العلمية

22. صبيح، موسى احمد 2009 "التسويق المصرفي" اطروحة دكتوراة في العلوم الادارية تخصص تسويق، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية العلوم الادارية.

23. هواري، معراج 2005 "تاثير السياسات على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية ((دراسة ميدانية))" اطروحة دكتوره في علوم التسيير، جامعة الجزائر.

24. عبد الرحيم، ناديه 2011 "تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

25. المزوري، حسين احمد 2005 "اثر مقررات لجنة بازل للمعايير كفاية راس المال واثره في ادارة اموال المصرف" اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

رابعا: التقارير المنشورة

26. التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2017.

27. التقارير الفصلية للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية (2011 – 2016).

28. التقارير الفصلية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية (2011 – 2016).

خامسا: المصادر الاجنبية

29. Berger,A & Bouwman,C 2013 "how does capital affect bank performance during financial crises" Journal of Financial Economics, pp 146-176.
30. Iannotta,G & Nocera,G & Sironi,A 2007 "Ownership Structure, Risk and Performance in the European Banking Industry" Journal of Banking and Finance, pp 2127-2149.
31. Reed, Edward w & gill Edward k 1989 "commercial banking" 4thed, n.j.prentice-hall, usa.
32. Rose, peter s 1991 "commercial bank management" Homewood Irwin, boston.

The impact of the shareholders' rights on the revenues of the banking services:

A case study from the Iraqi private commercial banks

Ali H. N. Bni lam

Financial & Banking sciences Department, Dijlah University College, Baghdad

Ali.bnilam@yahoo.com

Abstract

The research aimed to measure the type and direction of the relationship between the shareholders ' rights and the revenues of the banking services for a sample of Iraqi private commercial banks, which were selected in the style of the cluster sample. The two selected banks were: the Iraqi Islamic Bank for Investment and Development, and the Kurdistan International Bank for Investment and Development. After accomplishing the process of the quantitative analysis for the data of the two banks, the null hypothesis was accepted. This shows the absence of the relationship between the total shareholders' rights and revenues of banking services. The researcher has also come up with the conclusion that the Iraqi banking sector suffers from imbalances in the structure of funding, as the Central Bank of Iraq has imposed on the banks to increase their capital continuously in a manner that does not reflect their normal development, in addition to the failure of the bank to withhold the profits during the period under investigation and for unknown reasons. This was confronted by a recommendation that the Central Bank of Iraq should determine the rates of increase in the capital of Iraqi banks based on the results of their work and refrain from pursuing the current approach of imposing a random and previously assigned increase on all banks.

***Keywords**: shareholders' rights, capital, reserved profits, revenues of banking services.*